

## السياسة الخارجية للدنمارك تجاه الفلسطينيين في الضفة وغزة:

### ورقة عمل

#### د. نايف أبو خلف

#### مقدمة:

سعت الدنمارك منذ نهاية الحرب الباردة إلى تفعيل دورها على الساحة الدولية، وأخذت تبتعد تدريجياً عن سياستها التقليدية السابقة في الحياد. وهناك عاملان كان لهما تأثير في إحداث التغيير في السياسة الخارجية والأمنية للدنمارك: الأول، إستمرار تطور الإتحاد الأوروبي نحو إتحاد سياسي. وهو ما جعل من الصعب على الدنمارك الإحتفاظ بسياسة خارجية مستقلة تمكنها من إستمرارية الفصل بين أهداف سياساتها الخارجية في علاقاتها الأوروبية من ناحية، وعلاقاتها الأطلسية، وتحديدًا مع الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية أخرى. اليوم، تشكل سياسة الدنمارك الخارجية جزءاً لا يتجزأ من السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للإتحاد الأوروبي.

العامل الثاني، إنتهاء الحرب الباردة، وإنهيار الإتحاد السوفيتي في عام ١٩٩١، فتح المجال بشكل كامل لفرص جديدة أمام بلد صغير كالدنمارك لكي يلعب دوراً أكثر فعالية فيما يخص السياسة الأمنية والأيدولوجية على الصعيدين الأوروبي والعالمي. فمنذ عام ١٩٩٠ إتبعت الدنمارك سياسة نشطة ومؤثرة يغلب عليها التوجه الأخلاقي في إدانة التجربة الهندية في السلاح النووي عام ١٩٩٨، وكذلك إنتقاداتها لحقوق الإنسان في الصين.

وفي نفس الوقت، مكنت تلك الأحداث والتطورات الدولية الدنمارك من أن تتبّع سياسة خارجية وأمنية أكثر وضوحاً وتميزاً في مجالات مختلفة لم يكن بالإمكان إتباعها سابقاً أثناء الحرب الباردة؛ تلعب الدنمارك اليوم دوراً فاعلاً في العمليات العسكرية لحلف الأطلسي. شاركت القوات العسكرية الدنماركية في التدخل الأطلسي ضد صربيا في إقليم كوسوفو عام ١٩٩٩، وتشارك قواتها أيضاً في أفغانستان بعد هجمات أيلول ٢٠٠١. كما تشارك القوات الدنماركية في الحرب التي تقودها القوات الأمريكية في العراق. و تشارك أيضاً في العديد من قوات حفظ السلام الدولية في إطار مهام الأمم المتحدة.

مكنت تلك التحولات العالمية الدنمارك من أن تتبّع سياسة خارجية فاعلة في مجال تقديم المساعدات الدولية لدعم مبادرات السلام من ناحية، وتقديم المساعدات للدول الأكثر فقراً في العالم من ناحية أخرى. مساهمات الدنمارك في المساعدات السلمية واتنموية هي الأعلى في العالم.

#### الهدف

تهدف ورقة العمل هذه للتعرف على السياسة الخارجية للدنمارك تجاه الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وبالأخص في مجال الموقف من العملية السلمية في المنطقة من ناحية وفي مجال المساعدات التي تقدمها الدنمارك للفلسطينيين في مجالات تنموية مختلفة من ناحية أخرى.

## تلعب الدنمارك دوراً أكبر من حجمها :

الدنمارك بلد صغير المساحة والسكان. رغم صغر مساحتها ( ٤٣ ألف كم<sup>٢</sup> )، وتعداد سكانها ( ٥ مليون نسمة )، تحتل الدنمارك مكانة عالية دولياً. أصبحت الدنمارك أحد أغنى عشر دول في العالم. بلغ إجمالي الناتج المحلي للفرد الواحد في عام ٢٠٠٤ حوالي ٤٤ ألف دولار أمريكي. وهو الثاني الأعلى في الإتحاد الأوروبي بعد لوكسمبورغ. لسنوات عديدة ، تجاوزت المساعدات التنموية التي تقدمها الدنمارك لدول وشعوب العالم الثالث الهدف الذي حددته الأمم المتحدة ٠,٧% . إن المساعدات الدولية نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي هي الأعلى في العالم. الدنمارك هي من أكثر الدول مساهمة في المساعدات الإنسانية والإغاثة الطارئة.

## النظام السياسي الدنماركي:

نظام ديمقراطي برلماني، ويمتاز بثقافة مساومة وإجماع بين الأطراف السياسية، وتوجد فرص جيدة لمشاركة سياسية واسعة في العملية السياسية على المستويين القومي والمحلي، وذلك من خلال العضوية في الأحزاب السياسية، وجماعات المصالح، والمنظمات والجمعيات غير الحكومية المختلفة، والتي تنتم بمستوى عالٍ من التنظيم، كما تتعمق فيها الثقافة الديمقراطية. من الصعوبة بمكان معرفة النظام السياسي في الدنمارك دون النظر للحياة السياسية خارج المؤسسات الرسمية.

## البرلمان.. الإنتخابات والحياة الحزبية:

البرلمان الدنماركي ويدعى ب ( ) يتشكل من ١٧٩ عضواً، توزع المقاعد على الأحزاب السياسية على أساس التمثيل النسبي. تجري إنتخابات عامة كل أربع سنوات ، ويحق لرئيس الوزراء الدعوة لإنتخابات مبكرة عند الضرورة السياسية، أو في حالة حجب الثقة عن الحكومة. معظم الحكومات في الدنمارك هي حكومات إئتلافية، حيث لا يوجد حزب سياسي يتمتع بالأغلبية. الحكومات في الدنمارك هي حكومات أقلية تتشكل من حزب أو أكثر. في الإنتخابات العامة الأخيرة التي جرت عام ٢٠٠٥ ، شاركت عشرة أحزاب بواقع ٩٤٧ مرشحاً، من بينهم ٢٩٩ امرأة. النظام الحزبي في الدنمارك يتصف بالتعددية الحزبية، وكون المجتمع الدنماركي متماثل ولا توجد فوارق عرقية، أو طائفية، أو إقليمية، أو لغوية فإن الأحزاب السياسية تتشكل على قاعدة الإنقسامات الإقتصادية والإجتماعية والأيدولوجية. النظام الحزبي التقليدي يقوم على أربعة أعمدة رئيسية: إثنان من اليسار وهما الحزب الديمقراطي الإشتراكي، وحزب الأحرار الإشتراكي. ، وإثنان أحرار من اليمين هما: حزب الدنمارك الليبرالي، وحزب الشعب المحافظ. وفي السبعينات من القرن الماضي تشكلت مجموعة من الأحزاب السياسية ليست بالضرورة جديدة، إنما بعضها إنشق عن أحزاب قائمة: الحزب الديمقراطي المسيحي (١٩٧٠)، والحزب التقدمي (١٩٧٠)، وحزب الوسط الديمقراطي (١٩٧٣). وهناك الحزب الشيوعي الدنماركي (١٩١٩).

لا يقل عدد الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان عن سبعة ورغم وجود درجة عالية من الإنتماء الحزبي بين أفراد الشعب الدنماركي، هناك حوالي ٢٠-٣٠% من المقترعين يبدلون إنتماءاتهم وخياراتهم الحزبية في الإنتخابات العامة، ومع ذلك فقد أظهر النظام الحزبي نوعاً من الإستقرار في توزيع المقاعد النيابية بين أحزاب اليمين واليسار في البرلمان. التآرجح في التصويت هو بين الأحزاب التي تنتمي لنفس التكتل أو التحالف وليس بين الإتجاهات الحزبية التقليدية.

## الدستور.. و تشكيل الحكومة:

ينص الدستور الدنماركي على أن النظام السياسي هو نظام ملكي دستوري. لا يحدد الدستور كيفية تشكيل الحكومة رسمياً تعين من قبل رئيس الدولة ( الملك )، لكن من الناحية العملية تتشكل الحكومة نتيجة مفاوضات عسيرة بين الحزب السياسي الفائز في الإنتخابات العامة ومجموعة أحزاب الوسط من أجل الحصول على دعم برلماني، حيث لا تقف ضدها الأغلبية. أي أن الدستور لا يتطلب من الحكومة الحصول على دعم ثابت من أغلبية برلمانية، وهذا ما

يفسر وجود حكومة أقلية في الدنمارك. إن قوة الأحزاب السياسية في الدنمارك لا تكمن فقط في مشاركتها في الحكومة، بل من خلال دعمها للحكومة في البرلمان حتى وإن كانت خارج الحكومة. أي أن حقيقة الصراع السياسي في الدنمارك هو الوسط السياسي.

### أهداف السياسة الخارجية الدنماركية:

السياسة الخارجية للدنمارك تهدف إلى زيادة الأمن والاستقرار الدوليين، وتأمين أكبر تقدم ورخاء اقتصادي ممكن، وكذلك تشجيع احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان.

علاقات الدنمارك الدولية يمكن وصفها من خلال أربعة دوائر رئيسية:

أولاً- الدائرة العالمية وتسيطر عليها أو تحكمها التعاون في إطار الأمم المتحدة، وارتباطات مع دول العالم الثالث، وتكامل اقتصادي عالمي.  
ثانياً- الدائرة الأطلسية وتقوم على العضوية في حلف الأطلسي والعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية.  
ثالثاً- الدائرة الأوروبية وتتحدد من خلال التطورات في الإتحاد الأوروبي.  
وأخيراً- الدائرة الإقليمية وتتألف من دول البلطيق والدول الإسكندنافية.

### جهود الدنمارك الدولية:

تتحدد هذه الجهود في مجالات التدخل الدولي، ومساعدات التنمية الدولية، وحقوق الإنسان، وتحديات العولمة. ففي المجال الأول تدعم الدنمارك بقوة جهود المنظمة الدولية فيما له علاقة بالأمن الجماعي، وحقوق الإنسان، والبيئة، والتنمية الاجتماعية والديمقراطية. ويتخذ الدعم أشكالاً مالية وسياسية. فالدنمارك تشارك في العديد من عمليات حفظ السلام الدولية، وتدافع بقوة وبفعالية في جعل الأمم المتحدة الوكالة المركزية لدعم العالم الثالث. وفي المجال الثاني تساهم الدنمارك، قياساً بإجمالي الدخل القومي، في التعاون الدولي في مجال التنمية. ففي العام ٢٠٠٢ وصلت مساهمة الدنمارك إلى ١٠,٦% مليار كراونا. نصف هذه المساعدات تقدم من خلال المنظمات الدولية، وتقدم الدنمارك مساعدات ثنائية مباشرة لمجموعات السكان الأكثر فقراً في ثلاثة عشر بلداً من بلدان العالم الثالث. وهي تتعاون بشكل رئيسي فيما يسمى ببرنامج التعاون الخاص بالدول والذي من خلاله يذهب ٥٠,٥% من قيمة تلك المساعدات الثنائية لدول في إفريقيا، و ٢٤,١% في آسيا، و ١٠,٤% في أمريكا اللاتينية، و ٤,٠% للبلقان. في حين أن نسبة ١١,١% الباقية توزع على غير الدول. يجري دعم برنامج التعاون هذا من خلال برامج طويلة الأمد، وإستراتيجيات قومية. ويتم تقديم المساعدات عبر قنوات مثل برامج القطاعات كالصحة والتعليم. غير أن الدنمارك تتبنى حالياً إعادة توجيه لسياسة المساعدات التنموية، وذلك بهدف تقوية المحاربة المباشرة للفقر، وتشجيع الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومحاربة ما تسميه الإرهاب.  
أما جهود الدنمارك في مجال حقوق الإنسان فإن محاربة الفقر تشكل الهدف الأسمى المعلن لسياسة الدنمارك التنموية. إضافة إلى عدد من الإعتبارات العامة الأخرى كمسألة المساواة بين الرجل والمرأة في المشاركة في العملية التنموية، وحماية البيئة، والمشاركة الجماهيرية، واحترام حقوق الإنسان ودعم الديمقراطية.  
وأخيراً، وفي مجال تحديات العولمة فإنها بأبعادها السياسية والإقتصادية والثقافية أوجدت فرصاً وتحديات جديدة لبلد صغير كالدنمارك. إنها تستخدم تلك الفرص الجديدة التي تتيحها العولمة لزيادة جهودها الدولية والإبتعاد عن الدور التقليدي كبلد صغير.

## العلاقات مع حلف الأطلسي:

تدعم الدنمارك حلف الأطلسي بإعتباره المؤسسة المركزية للسياسة الأمنية في أوروبا. المشاركة الفاعلة للولايات المتحدة في الحلف تشكل أمراً هاماً للدنمارك، وبالتالي عملت الدنمارك في إطار الإتحاد الأوروبي على علاقات وثيقة بين الإتحاد الأوروبي وحلف الناتو، وبالأخص في موضوع تشكيل قوات لإدارة الصراعات المسلحة. مشاركة الدنمارك في الحرب الأمريكية على العراق هي تعبير عن العلاقة الوثيقة مع الولايات المتحدة ، رغم أن هذه المشاركة هي مثار جدل وخلاف كبيرين في البرلمان الدنماركي وفي الوسط الشعبي كذلك.

## التطورات في الإتحاد الأوروبي:

منذ توقيع الدنمارك على معاهدة ماستريخت لإنشاء الإتحاد الأوروبي عام ١٩٩٣ ، أصبحت السياسة الخارجية الدنماركية جزءاً لا يتجزأ من السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للإتحاد الأوروبي بإعتبارها إحدى الدعامات الرئيسية التي يقوم عليها الإتحاد الأوروبي إلى جانب الوحدة الاقتصادية والنقدية ، والتضامن الإجتماعي. كما أن إنتهاء الحرب الباردة وإنهيار الإتحاد السوفييتي في عام ١٩٩١ فتح مجالات جديدة أمام الدنمارك لكي تلعب دوراً أكثر فعالية على الساحة الدولية، وتحديداً في مجال السياسات الأمنية والأيدولوجية. إن إستمرار تطور الإتحاد من أجل تحقيق أهداف معاهدة ماستريخت في الوحدة الأوروبية يضع قيوداً كبيرة على السياسة الخارجية الدنماركية والذي أصبح الإتحاد يشكل المحور الأساسي لها. فالدنمارك تدعم حالياً خطط الإتحاد الأوروبي في مجال توسيع وتعميق التعاون في مجال السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للإتحاد رغم أن مشاركتها مقيدة بالتحفظات الدنماركية في شؤون الدفاع بسبب العلاقات مع حلف الأطلسي والولايات المتحدة تحديداً كما اشرنا له سابقاً. إلا إن الحكومات الدنماركية المتعاقبة لا تزال تواجه صعوبات كبيرة في رغبتها في تقوية جهودها وإرتباطاتها الدولية.

## علاقة الدنمارك بالضفة الغربية وقطاع غزة:

تحدد هذه العلاقة في ثلاثة مواضيع : الأول هو موقف الدنمارك من عملية السلام في الشرق الأوسط، والثاني يتعلق بالمساعدات الأوروبية للفلسطينيين، والثالث بالمساعدات التي تقدمها الدنمارك للفلسطينيين في الضفة وغزة.

## عملية السلام في اشرق الأوسط:

تدعم الدنمارك في إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للإتحاد الأوروبي العملية السلمية في الشرق الأوسط، حيث تولي أهمية كبيرة لإيجاد تسوية سلمية شاملة وعادلة للصراع العربي- الإسرائيلي، وتدعم بالتالي كافة المبادرات لدفع العملية السلمية، وتحديداً من خلال المجتمع المدني والتواصل بين الشوب فالموقف الأوروبي المشترك يدعم إجراءات بناء الثقة بين الجماعات والأفراد، كجزء من السياسة الأوروبية لدعم العملية السلمية في إطار إتفاقية إعلان المبادئ ( أوسلو ) بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بعد عام ١٩٩٣، وخاصة تلك النشاطات التي تغطي أعمال جماعية مرتبطة بتلك الإتفاقية. فمنذ إعلان برشلونة عام ١٩٩٥، خصص الإتحاد الأوروبي حوالي ٨٨،٨ مليون يورو لمشاريع العملية السلمية كالمبادرة في إطار ميدا( ) . الهدف الأساسي للمبادرة هو دعم العملية السلمية وزيادة التعاون الإقليمي بين إسرائيل والعرب في عملية تنمية متكاملة عبر الحدود، مثل البيئة، والصحة، والشؤون القانونية، والإقتصاد، والتعليم، والإعلام، وقضايا المجتمع المدني. وتدعم الدنمارك في إطار السياسة الأوروبية المشتركة حالياً مشروعاً آخر يدعى ميب ( ) ، وذلك من خلال مبادرات محلية ودولية تشجع السلام والتسامح. الآلية الرئيسية كانت الشراكة الأوروبية من أجل برنامج السلام ( ) ، ودعم مالي لمبادرات المجتمع المدني في دعم حقوق الإنسان والديمقراطية من خلال ما يعرف بالمبادرة الأوروبية لدعم الديمقراطية وحقوق الإنسان ( ) .

## دعم خطة خريطة الطريق:

الإعلان عن هذه المبادرة في نيسان ٢٠٠٣ من قبل الإدارة الأمريكية رفع التوقعات بشأن حدوث تقدم في العملية السلمية بين إسرائيل والفلسطينيين ، تلك العملية التي إنهارت في أعقاب فشل محادثات كامب ديفيد ، واندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية في أواخر أيلول ٢٠٠٠. حددت تلك المبادرة الخطوات التي يجب إتخاذها من قبل الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني من أجل التوصل إلى تسوية شاملة للصراع بينهما مع حلول عام ٢٠٠٥، يقوم على حل الدولتين : دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية وقابلة للحياة تعيش جنباً إلى جنب بسلم وأمان مع إسرائيل وجيرانها.

تستمر الدنمارك إلى جانب الإتحاد الأوروبي وبقية المجتمع الدولي في توفير الدعم الكامل لتلك العملية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية.

## دعم عملية الإنتخابات الفلسطينية:

القرار لعقد إنتخابات رئاسية بعد وفاة الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، تم النظر إليه بأنه إلتزام من السلطة الوطنية الفلسطينية بالشروع في عملية تحول ديمقراطي. يرى الموقف الأوروبي المشترك في الرئيس الفلسطيني محمود عباس شريك سلام ذو مصداقية، وأنه قادر على عملية البناء المؤسسي ، والإصلاحات الفلسطينية وتحديد الأمنية منها.

وعليه لعبت المفوضية الأوروبية دوراً كبيراً في تأسيس لجنة الإنتخابات الفلسطينية، وهي من أكبر المانحين للمساعدات المالية والتقنية لها. ففي هذا المجال قدمت المفوضية مساعدات بلغت ١,٦ مليون يورو لبناء قدراتها في مجالات الإدارة المالية، والإجراءات الإدارية، والعمليات والتسجيل ونشاطات التصويت.

رأت المفوضية في دعم عملية الإنتخابات الفلسطينية خطوة نحو تمكين الشعب الفلسطيني من إختيار قيادة منتخبة ديمقراطياً، ومعترف بها محلياً ودولياً، وستكون بالتالي قادرة على البدء في مواجهة التحديات الصعبة التي تواجه الفلسطينيين حاضراً ومستقبلاً.

غير أن هذا الموقف الأوروبي لم يصمد كثيراً عندما كشفت نتائج الإنتخابات الفلسطينية الأخيرة في أوائل عام ٢٠٠٦ حقيقة، بعدما رفض الإتحاد الأوروبي إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل الإعتراف بفوز حماس في تلك الإنتخابات ، وقررت تلك الأطراف جميعها مقاطعة الحكومة الفلسطينية الجديدة، وفرض حصار سياسي ومالي عليها بهدف عزلها وإبتزازها سياسياً ، وذلك للضغط عليها لقبول الشروط الأمريكية في إطار اللجنة الرباعية، والمتمثلة بالإعتراف بإسرائيل، وبقراي ٢٤٢ و ٣٣٨ كمرجعية للعملية السلمية، وباحترام الإتفاقيات الموقعة السابقة.

## المساعدات الأوروبية للفلسطينيين:

إضافة إلى الدعم الذي يقدمه الإتحاد الأوروبي للعملية السلمية ، يقدم الإتحاد أيضاً دعماً مالياً وتقنياً كبيراً للفلسطينيين، حيث أن قيمة المساعدات الأوروبية من الإتحاد ، وكذلك من الدول الأعضاء هي الأعلى في العالم وتعادل حوالي ٦١٥ مليون دولار أمريكي سنوياً. وتتضمن تلك المساعدات مجموعة من برامج ومشاريع تنمية تطل مجالات عديدة في الحياة السيلسية والإقتصادية والإجتماعية للفلسطينيين في الضفة وغزة. فالمساعدات الأوروبية للفلسطينيين في العام ٢٠٠٥ تكونت من العناصر التالية :

- تلبية الإحتياجات الأساسية والأمنية للشعب الفلسطيني (١٩٢ مليون يورو)، وتشمل:
  - (أ) التخفيف من العجز الهائل في ميزانية السلطة الوطنية الفلسطينية (٧٠ مليون يورو)، وذلك بهدف مساعدة القيادة الفلسطينية في عملية التحول الديمقراطي والإصلاح.
  - (ب) مساعدات للاجئين-و إنسانية (١٢٢ مليون يورو)، بما فيها مساعدات مباشرة لوكالة الغوث، ولبرنامج المساعدات الغذائية من خلال مكتب المساعدات الإنسانية للمفوضية الأوروبية، ولضحايا الأزمة المستمرة.

- إقامة خدمات البنية التحتية ( ٤٠ مليون يورو ): التركيز على خدمات أساسية لتشجيع التجارة، بما في ذلك المواصلات، والطاقة، وإدارة الحدود.
- بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية ( ١٢ مليون يورو ): تقوية عملية الإصلاح لمؤسسات السلطة الفلسطينية، وإيجاد بيئة لتشجيع الانتعاش الإقتصادي الفلسطيني في إطار خطة عمل مشتركة بين السلطة الفلسطينية والاتحاد الأوروبي تعطي الأولوية فيها لمجالات الحكم الصالح، وسيادة القانون، والرقابة المالية، وتحرير التجارة، وتشجيع الإستثمار وتنمية القطاع الخاص.
- دعم الخدمات الإجتماعية ( ٣٥ مليون يورو ) : المساهمة في برنامج التعليم العالي الذي يديره البنك الدولي، ومشاريع في الخدمات الصحية، ومحاربة الفقر، ومساعدة الفقراء، ودعم العملية السلمية، والمجتمع المدني في القدس الشرقية.

### المساعدات الدنماركية للضفة الغربية وقطاع غزة:

تتخذ المساعدات التنموية التي تقدمها الدنمارك للفلسطينيين في الضفة وغزة صفات وأطراً وآليات مختلفة ومتعددة. فهناك مساعدات مرحلية تقدم في إطار ثنائي وآخر متعدد، وهناك مساعدات إقليمية تقدم هي الأخرى في إطارين ثنائي ومتعدد أيضاً. إضافة للمساعدات التي تقدم من خلال منظمات غير حكومية دنمركية، وكذلك عبر وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين ( ) .

يظهر الجدول التالي الإلتزامات المالية السنوية التي تقدمها الحكومة الدنماركية في إطار برنامج مساعداتها التنموية للفلسطينيين في الضفة وغزة ، ويغطي الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٩. علماً أن هذه الإلتزامات تم إعتماها في ميزانية عام ٢٠٠٦.

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	الإلتزامات المالية / مليون كرونا دنماركية *
٦٠	١٥	٦٠	٢٥	- مساعدات مرحلية : ثنائية
٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	- : متعددة
٠٥	٠٥	٠٥	٠٥	- مساعدات إقليمية : ثنائية
٠٦	٠٦	٠٦	٠٦	- : متعددة
٩١	٤٦	٩١	٥٦	المجموع الجزئي
٧٠	٧٠	٦٠	٦٠	- مساعدات لوكالة الغوث
١٦١	١١٦	١٥١	١١٦	المجموع الكلي

\* الدولار الأمريكي الواحد يعادل حوالي ست كرونات دنماركية.  
المصدر: مكتب الممثلة الدنماركية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية- رام الله، تموز ٢٠٠٦.

## المساعدات الدنماركية الحالية في الإطار المرحلي- الثنائي:

وتشمل مجموعة البرامج التالية:

- التطوير البلدي لوسط غزة:

بدأ الدعم لهذا المشروع عام ١٩٩٤ ويستمر للعام ٢٠٠٧ ، يصل مجموع الهبات

إلى

١٨٤،٤% مليون كرونا دنماركية. يهدف المشروع إلى تحسين ظروف الحياة والمعيشة للسكان في أفقر عشر وحدات بلدية في وسط غزة بمجموع سكاني يصل لحوالي ٢٠٠ ألف نسمة، وكذلك في أربعة مخيمات للاجئين الفلسطينيين من أصل المخيمات الثمانية في القطاع.

- برنامج : الديمقراطية، والحكم الصالح واحترام حقوق الإنسان:

بدأ الدعم عام ١٩٩٨ ويستمر لغاية ٢٠٠٧، بمجموع ٥٤ مليون كرونا. ويشتمل

على النشاطات التالية:

- بناء لجنة إنتخابات مستقلة، ودعم للانتخابات الرئاسية في كانون الثاني ٢٠٠٥.
- دعم لدائرة المفاوضات السلمية في السلطة الفلسطينية، وبالتالي تأمين دعم مهني لمنظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات السلمية.
- بناء رقابة مالية وإدارية فاعلة على عمل مؤسسات وأجهزة السلطة الفلسطينية.
- بناء شبكة الإعلام المستقلة- ميديا، بالتعاون مع عدد من وسائل الإعلام المستقلة الأخرى، بما في ذلك بناء وكالة أنباء فلسطينية
- دعم سكرتاري لمنظمات غير حكومية في مجال حقوق الإنسان والحكم الصالح. تعاون مع عدد من المانحين في هذا المجال للتوصل إلى نتائج ملموسة في مجال بناء الموارد البشرية، وتعزيز دور تلك المنظمات في بناء المجتمع المدني.

- إصلاحات في القطاع الزراعي:

بدأ الدعم في عام ٢٠٠٦ ويستمر حتى ٢٠٠٧. بمجموع ٧،٣ مليون كرونا.

## المساعدات الدنماركية الحالية في الإطار المرحلي- المتعدد:

وتتضمن مجموعة النشاطات التالية:

- الإصلاحات البلدية في الضفة وغزة من خلال البنك الدولي:  
بدأ الدعم عام ٢٠٠٤ ويستمر لغاية ٢٠٠٨، بمجموع ٦٠ مليون كرونا.
- دعم البلديات في بناء إدارة حديثة، وحل للمهام، بما في ذلك تطوير نظام تحكم في الشؤون التمويلية والميزانية.

## المساعدات الإقليمية:

تشمل دعم لتعزيز التفاهم بين الثقافات، والحوار القائم على التعاون الفني في القطاع الزراعي بين إسرائيل، والسلطة الفلسطينية، والأردن، ومصر. تبدأ المرحلة الجديدة ٢٠٠٥ - ٢٠١٠، وبهبة مالية مقدارها ٣٦,٥ مليون كرونا.  
إلى جانب مساهمات صغيرة ومتواضعة لدعم نشاطات في مجال السلم والمصالحة، مثل مبادرة جنيف، ومشاريع يشرف عليها مركز بيرس للسلام، ودائرة الأباء وغيرها.

## المساعدات لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين ( ):

كل سنة من عام ٢٠٠٦ وحتى عام ٢٠٠٧ تقدم الدنمارك ٦٠ مليون كرونا للميزانية العادية للوكالة، سيرتفع الدعم إلى ٧٠ مليون في العام ٢٠٠٨.

إلى جانب المساعدات المذكورة أعلاه، هناك مساعدات إنسانية عاجلة يتوقع عن تتراوح بين ١٠-١٢ مليون كرونا في عام ٢٠٠٦

## المراجع:

- ١- علاقات الإتحاد الأوروبي مع الضفة الغربية وقطاع غزة - نظرة عامة، تقرير حول علاقات الإتحاد مع العالم، المفوضية الأوروبية، بروكسل، أكتوبر ٢٠٠٦.
- ٢- العلاقات الدنماركية- الفلسطينية، تقرير حول المساعدات الدنماركية للضفة وغزة: بدءاً من تموز ٢٠٠٦، مكتب الممثلة الدنماركية لدى السلطة الفلسطينية، رام الله، أيلول ٢٠٠٦.
- ٣- منشورات وزارة الخارجية الدنماركية، على الموقع الإلكتروني:  
[Http://www.um.dk/](http://www.um.dk/)

كانون الثاني ٢٠٠٧